مجلة كلية الآداب

مجلة دورية علمية محكمة

نصف ســنوية

العدد التاسع والأربعون
أبريل ٢٠١٨

مجلة كلية الآداب.. مج ١، ع ١ (أكتوبر ١٩٩١م) .
بنها : كلية الآداب . جامعة بنها، ١٩٩١م
مج؛ ٢٤ سم.
مرتان سنويا (١٩٩١) وأربعة مرات سنويا (أكتوبر ٢٠١١) ومرتان سنويا (٢٠١٧)

١ . العلوم الاجتماعية . دوريات . ٢. العلوم الإنسانية . دوريات.

مجلة كلية الآداب جامعة بنها
مجلة دورية محكمة
العدد التاسع والأربعون
الشهر : أبريل ٢٠١٨
عميد الكلية ورئيس التحرير : أ.د/ عبير فتح الله الرباط
نائب رئيس التحرير : أ.د/ عربى عبدالعزيز الطوخى
الإشراف العام : أ.د/ عبدالقادر البحراوى
المدير التنفيذى : د/ أيمن القرنفيلى
مديرا التحرير : د/ عادل نبيل الشحات
: د/ محسن عابد محمد السعدنى
سكرتير التحرير : أ/ إسماعيل عبد اللاه
رقم الإيداع ٦٣٦١ : ٦٣٦٣ لسنة ١٩٩١
ISSN: 1687-2525

المجلة مكشفة من خلال اتحاد المكتبات الجامعية المصرية
ومكشفة ومتاحة على قواعد بيانات دار المنظومة على الرابط:
http://www.mandumah.com
ومكشفة ومتاحة على بنك المعرفة على الرابط:
http://jfab.journals.ekb.eg

هيئة تحرير المجلة

أ.د/عبير فتح الله الرباط	عميد الكلية ورئيس مجلس الإدارة ورئيس التحرير
أ.د/عربى عبدالعزيز الطوخى	نائب رئيس التحرير
أ.د/عبدالقادر البحراوى	الإشراف العام
د/أيمن القرنفيلى	المدير التنفيذى
د/عادل نبيل	مدير تحرير المجلة
د/محسن عابد السعدنى	مدير تحرير المجلة
أ/إسماعيل عبد اللاه	سكرتير التحرير

تطور مشكلة لواء الإسكندرونة "١٩٣٦-١٩٣٩ م

د.إيمان عبدالله التهامي محمد
مدرس تاريخ حديث ومعاصر
كلية الأداب جامعة دمياط

تطور مشكلة لواء الإسكندرونة ١٩٣٦ – ١٩٣٩م

مقدمة

تُعد مشكلة سلخ لواء الإسكندرونة من سوريا وضمه إلى تركيا قضية جد شائكة عشية إندلاع الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ – ١٩٤٥م). وتُعد هذه المشكلة من أبرز حلقات الصراع الدولى قبيل نشوب الحرب وتُجسد دبلوماسية ما قبل الحرب بين القوى العظمى المهيمنة على المشهد الدولى .

وجدير بالذكر أن مشكلة اللواء قد عكست بامتياز إعلاء سياسات القوى الكبرى وتوازناتها ومصالحها الإستراتيجية ضاربين عرض الحائط بحقوق الشعوب فى تقرير مصيرها.

وتكمن أهمية دراسة هذا الموضوع فى كونه "حالة بحثية خاصة وفريدة"؛ إذ أن منظمة عصبة الأمم قد وضعت لواء الإسكندرونة عام ١٩٢١م تحت انتداب فرنسا. وقامت الأخيرة بأداء مهام الانتداب، ثم صاغت للواء وضعاً خاصاً تحول إلى "جمهورية". وعشية قيام الحرب العالمية الثانية وفى سياق لعبة الصفقات السياسية، وافقت فرنسا – دولة الانتداب – على ضم اللواء لتركيا بهدف ضمان حيادها فى شرقى البحر المتوسط وموانيه. وقد تمت هذه التسوية بمباركة بريطانيا خنوع عصبة الأمم.

ويرجع اختيار سنة ١٩٣٦م بداية للبحث لأنها شهدت مطالبة تركيا باستقلال لواء الإسكندرونة عن سوريا ونقل الصراعين السياسى والدبلوماسى حول اللواء إلى منظمة عصبة الأمم بجنيف. كما يرجع اختيار عام ١٩٣٩م نهاية للبحث لأنها السنة التى سجلت انتصار تركيا ليس باستقلال اللواء ولكن بضمه نهائياً إلى أراضيها

وقد اعتمد البحث على وثائق عصبة الأمم التى كانت تنشرها سنوياً(١٩٣٦-١٩٣٩م)، وهى عبارة عن مراسلات دبلوماسية وتقارير ومذكرات وردود على مذكرات وقرارات ومناقشات وثيقة الصلة بالقضية قيد البحث. وتُعد هذه الوثائق بمثابة المادة

الخام الأساسية التى عالجت كثيراً من هيكل الدراسة. وثمة دراسات جد مهمة عكست رؤى فرنسا وتركيا وسوريا، وقد شكلت مصادر أصلية لرصد التوجهات الرسمية إزاء مشكلة لواء الإسكندرونة.

وتطرح الدراسة جملة تساؤلات من قبيل: هل مشكلة لواء الإسكندرونة تُعد تجسيداً مثالياً لانتصار مصالح القوى العظمى على حساب " الشعوب الضعيفة"؟ هل تُعد انعكاساً للتمزق العربى؟ هل تُعد تعبيراً عن المشهد السورى؟ هل تُعد ضحية موقعها الجغرافى والإستراتيچى على مفرق الطرق التجارية والعسكرية؟ هل أسهمت الطبيعة السكانية للواء فى تأزيم موقفه واستثماره سياسياً لغير صالحهم وللإجابة على هذه التساؤلات ومحاولة حل معضلات الدراسة آثرت الباحثة تقسيم البحث إلى العناصر التالية:

- لواء الإسكندرونة: الموقع والتطور
- تركيا ولواء الإسكندرونة زمن الانتداب
- الرؤية التركية
- الرؤية الفرنسية
- لجنة الخبراء
- الصراع فى عصبة الأمم
- النظام والقانون الأساسى
- الانتخابات
- سلخ اللواء

لواء الإسكندرونة: الموقع والتطور

يقع لواء الإسكندرونة فى شمال غرب سوريا على الساحل الشرقى للبحر المتوسط. وتُمثل سلسلة جبال الأمانوس الحد الطبيعى شمالاً مع آسيا الصغرى. وتحده من الشرق والجنوب محافظات حلب وإدلب واللاذقية. وحتى عام ١٩٣٩م، بلغت مساحة اللواء "٤٨٠٥" كم٢. وتُعد مدينتا الإسكندرونة وأنطاكية أبرز مدن اللواء؛ إذ أن الأولى تضم مرفأ طبيعياً على خليج الإسكندرونة، بينما تتسم الثانية بعمقها التاريخى وموقعها فى سهل نهر العاصى. خريطة رقم (١)

وعلى المستوى الاقتصادى، يُعد لواء الإسكندرونة من أخصب المناطق السورية وأغناها فى ميدانىّ الزراعة والثروة الحيوانية. كما أن أكثر من خُمس التجارة الشرق أوسطية تمر عبر مرفأ الإسكندرونة الذى يُمثل مرفأ سوريا الشمالى وثيق الصلة بحلب. وجدير بالتسجيل أن ثمة ارتباط عضوى أصيل بين حلب ولواء الإسكندرونة؛ إذ أن اللواء يُمثل السوق الرئيسية للمنتجات الحلبية، وفى المقابل، تُعتبر حلب قاعدة محورية لتصريف منتجات اللواء.(١)

وجدير بالتسجيل أن لواء الإسكندرونة يتسم بموقع إستراتيچى جد مهم؛ إذ أن امتلاك خليج الإسكندرونة يُيسَّر السيطرة على شرق البحر المتوسط وجزيرة قبرص. ويُعد اللواء ملتقى خطوط السكك الحديدية بين الأناضول وبلاد الشام والعراق والجزيرة العربية. ويُوصف اللواء بكونه قلعة جبلية طبيعية حصينة مما يُتيح بسهولة الدفاع عنه. ويُعتبر لواء الإسكندرونة قاعدة حربية للانطلاق منها للهجوم ضد أية دولة شرق أوسطية. ولذا، مابرحت القوى الدولية المتصارعة تسعى حثيثاً لاحتلال اللواء عشية الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ – ١٩٤٥م) من قبيل ألمانيا وإيطاليا وبريطانيا وفرنسا وتركيا. ولاريب أن لواء الإسكندرونة قد تأثر بالمجرى العام لجغرافية سوريا ومجرياتها التاريخية؛ فقد تبوأت سوريا، واللواء بالتبعية، موقعاً بؤرياً منذ أقدم العصور فى المجالات الإستراتيچية والاقتصادية والحضارية. وتُعد المنطقة برمتها نقطة تلاقى

قارات العالم القديم لاسيما الجهات الأكثر ثراءً. ولذا، باتت مسرحاً للحروب بين القوى المتصارعة بدءاً من الحيثيين والمقدونيين ومروراً بالرومان والبيزنطيين وانتهاءً بالعرب المسلمين والعثمانيين.[٢]

ومنذ عام ١٥١٦م، خضعت سوريا وضمنها لواء الإسكندرونة للسلطنة العثمانية (١٣٠٠ – ١٩٢٣م) ؛ وقد استمرت المنطقة خاضعة للهيمنة العثمانية منذ عام ١٥١٦ وحتى اندلاع الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ – ١٩١٨م)؛ أى لمدة أربعة قرون ونيف. وطوال الحكم العثمانى، تألَّف لواء الإسكندرونة من مجموعة أقضية صغيرة تابعة لولاية حلب التى تُعد أكبر وأهم الولايات العثمانية.[٣]

وجدير بالذكر أن قوى أوروبا المتصارعة فى الحرب العالمية الأولى قد وضعت لواء الإسكندرونة ضمن نطاق المصالح الفرنسية حسب اتفاقية سايكس بيكو المبرمة سراً فى ٩ مايو ١٩١٦م. وعندما اكتشف العرب مؤامرة سايكس – بيكو عقب قيام الثورة البلشفية فى روسيا القيصرية عام ١٩١٧م، أصدرت لندن وباريس بياناً مشتركاً فى ٧ يناير ١٩١٨م بغية تقليل مخاوف العرب وضمنهم السوريين وسكان لواء الإسكندرونة. ومما جاء فيه إصرار بريطانيا وفرنسا على إتمام " التحرير الكامل والمحدد " للشعوب العربية الخاضعة منذ زمن لـ "العسف التركى، وإنشاء حكومات وطنية، وإدارات تستمد سلطتها من الاختيار الحر للشعوب المحلية" خريطة رقم(٢).[٤]

وبدلاً من وفاء فرنسا بعهودها للعرب، استولت على لواء الإسكندرونة بموجب هدنة مودروس المبرمة فى ٣٠ أكتوبر ١٩١٨م. ولكن عندما تأسست الحكومة الفيصلية عقب نهاية الحرب، ظل اللواء تابعاً لولاية حلب على نحو ما كان معمولاً به طوال الحكم العثمانى. وفى ٢٥ أبريل ١٩٢٠م، وقعت سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسى بموجب المادة "٢٢" من ميثاق عصبة الأمم حسب مقررات مؤتمر سان ريمون في ٢٥ إبريل (١٩٢٠م). وفى خط متواز، فرضت دول أوروبا المنتصرة معاهدة سيڤر فى ١٠ أغسطس ١٩٢٠م على الدولة العثمانية المنهزمة. وبموجب

المادة "٢٧" من هذه المعاهدة التى لم تدخل حيز التنفيذ، دخلت منطقة لواء الإسكندرونة فى حدود سوريا. ولكن المادتين "٣٣٥" و"٣٤٠" قد وضع مرفأ الإسكندرونة – وغيره من الموانئ – تحت مراقبة الدول ذوات المصالح.(٥)

وفيما يخص لواء الإسكندرونة، كشف المندوب السامى الفرنسى فى سوريا ولبنان عن أن الإدارة الفرنسية قررت منذ ٢٧ نوفمبر ١٩١٨م تأسيس حكم ذاتى فى اللواء. وفى ٩ مارس ١٩٢١م، ثمة اتفاقية أنقرة بين فرنسا و تركيا (الحركة الوطنية الكمالية) أُبرمت بشأن إيجاد نظام إدارى خاص فى اللواء الذى تقطنه عرقيات وقوميات متعددة ومتباينة. ومنذ ٨ أغسطس ١٩٢١م، دخلت الاتفاقية الفرنسية التركية حيز التطبيق.(٦)

على المستوى الإدارى، بدءاً من مطلع سبتمبر ١٩٢١م، فصلت السلطات الفرنسية ولاية حلب عن دمشق، وأعلنت حلب بمثابة حكومة مستقلة، وضمنها لواء الإسكندرونة الذى يتمتع بحكم ذاتى، ويرأسه متصرَّف. وعلى المستوى المالى، خصَّصت سلطات الانتداب ميزانية خاصة للواء للإنفاق على احتياجاته المادية.(٧)

ومن المفارقات، لم ينزعج السوريون وعرب اللواء من الإجراءات الفرنسية بشأن لواء الإسكندرونة التى منحته استقلالاً إدارياً ومالياً علاوة على الاعتراف باللغتين العربية والتركية بمثابة لغتين رسميتين. ناهيك عن رؤيتهم للواء "كجزء لا يتجزأ من وحدة الأرض السورية". ولكن فى الحقيقة لم تنبع إستراتيجية تشكيل حكم ذاتى فى لواء الإسكندرونة من ضرورات جغرافية أو اقتصادية، بل نبعت من سياسة استعمارية رمت إلى رغبة الإدارة الفرنسية فى إحكام سيطرتها على اللواء خاصة وسوريا عامة.(٨)

ولإحراز الرغبة الفرنسية، عمَّق الانتداب الفرنسى فجوة الهويات القومية والدينية والعقيدية لقاطنى لواء الإسكندرونة. وفى هذا الصدد، صنَّفت المفوضية الفرنسية سكان اللواء وفقاً لعقيدتهم الدينية، وليس طبقاً لهويتهم القومية وتبعيتهم

القانونية، وذلك من أجل الاشتراك فى انتخاب أعضاء السلطتين التشريعية والتنفيذية باللواء. وقد شملت خريطة اللواء السكانية عناصر جد متباينة من قبيل الأتراك والعرب والأرمن والأكراد والچراكسة والتركمان ويهود من جنسيات متعددة. ورغم هذا التعدُّد وذاك التنوُّع، فلم تستأثر أية قومية بأغلبية كاسحة على حساب الأخريات. ولذا، تشبثت فرنسا بإستراتيچية "الوضع الخاص" للواء الإسكندرونة. (٩)

وبمقتضى هذا التصنيف العقيدى، انقسم سكان لواء الإسكندرونة إلى : ٣٨% أتراك سُنة، ٢٧% عرب علويين (شيعة)، ١٠% عرب سُنة، ١٣% أرمن على اختلاف مذاهبهم، ٩,٥% روم أرثوذكس وسريان وكلدان، ٢,٥% أكراد وچراكسة وتركمان.(١٠)

وبهذه الآلية، نجح الفرنسيون فى تفتيت هويات لواء الإسكندرونة القومية إلى كيانات دينية عقيدية، زادت من رصيد الأتراك على حساب العرب والأرمن. ورغم أن الأتراك قد شكَّلوا كعرقية نسبة ٢٠% عند منتصف ثلاثينيات القرن العشرين، فإن الإجراءات الفرنسية المتعمدة قد صبت فى صالحهم بضم التركمان الشيعة والأكراد والعرب السنة ومعتنقى الإسلام السنى من كافة العقائد والمعتقدات إلي الأتراك. ولذا، سحبت السلطات الفرنسية بالاتفاق مع نظيرتها التركية على "الملة التركية" باللواء حقوقاً وامتيازات إضافية خاصة. وفى المقابل، شتَّت السياسات الانتدابية عرب اللواء المسلمين بين أكثرية شيعية وأقلية سنية وطوائف مسيحية، وقد شكلوا كعرقية نسبة ٤٦% من سكان اللواء. وحتى الأرمن المتضامنين مع العرب ضد الأتراك، قد فرَّقتهم السلطات الفرنسية بين المذاهب الأرثوذكسية والكاثوليكية والبروتستانتية.(١١)

وهكذا، صار الأتراك ومجمل العناصر الملحقة بهم يُشكلون أكبر طائفة دينية فى لواء الإسكندرونة عشية تدويل مسألة اللواء عند منتصف ثلاثينيات القرن العشرين بغية تحجيم الثقل العربى المدعوم أرمنياً فى اللواء. ومن المفارقات، تبوأ المنتمون للعرب والمتحدثون بالعربية قمة الهرم السكانى باللواء بنسبة ٤٨% نظير ٣٧%

يتكلمون اللغة التركية ونسبة ١% من المنضمين للأتراك يتحدثون التركمانية ويتباينون كلية عن الأتراك فى طرائق حياتهم وسلوكياتهم المعيشية. ويعنى هذا ببساطة أن العرب قد شكلوا سبيكة لغوية وثقافية من المنظور القومى.(١٢)

وعطفاً على إستراتيچية التشرذم الدينى العقيدى آنفة التوصيف التى أفادت الأتراك وأضرت العرب، فقد انتهجت سلطات الانتداب الفرنسى سياسة سلخ وضم أقاليم بعينها مما أضاف رصيداً لتركيا وخصماً لوحدة الأراضى السورية. ومن هذا القبيل على سبيل المثال، ضمت منطقة حارم (٩٠% عرب) إلى حلب، وكذا، ضمت نواحى الباير والبسيط وجبل الأكراد (٩٥% عرب) إلى اللاذقية. وفى المقابل، ضمت منطقة الريحانية (أغلبية تركية) إلى نطاق اللواء. ولاريب أن السلطات الانتدابية كانت تبغى من وراء هذه الإستراتيچية تقزيم الوجود العربى فى لواء الإسكندرونة.(١٣)

ووصلاً لهذه السياسة، تبنت السلطات الانتدابية إستراتيچيات منحازة بجلاء إلى الأتراك. ومن هذا القبيل، استأثر الأتراك بأكثرية المناصب والوظائف الحكومية ذوات الأهمية بنسبة (٦٥%). وقد خصَّصت الإدارة الانتدابية حصصاً مالية أكثر وأكبر للمؤسسات والهيئات التعليمية والثقافية التركية.(١٤)

لاريب أن شبكة العلاقات السياسية والدينية العقيدية قد انعكست بجلاء على التشكيلات السياسية وفعالياتها داخل لواء الإسكندرونة. وقد هيمن العرب والأرمن ومناصروهم على المشهد الحزبى باللواء فى مواجهة الأتراك القوميين. ومن هذا القبيل، تشكلَّت "عصبة العمل القومى" فى عام ١٩٣٠ من أبناء الطبقة الوسطى، رافعة شعارات قومية عربية، وساعية إلى إحراز الاستقلال التام لسوريا وضم أراضى لواء الإسكندرونة إليها. كما أسَّس الرأسماليون والإقطاعيون العرب حزب "الكتلة الوطنية ". وقد اتفق فى أهدافه مع العصبة. ولكن شعبية الكتلة كانت أقل نسبياً لدى أهالى اللواء.(١٥)

وفى عام ١٩٣٧ م، أسَّس ممثلو الطوائف غير التركية باللواء "جبهة الاتحاد اللوائى". وقد انحازت الجبهة إلى العصبة وأنصارها من العرب والأرمن والأتراك غير القوميين فى جبهة واحدة ضد تكتل الأتراك القوميين دفاعاً عن عروبة لواء الإسكندرونة وضمه إلى سوريا.(١٦)

وفيما يخص الأرمن، أسس أرمن لواء الإسكندرونة فروعاً للأحزاب الأرمنية: الهنشاك الاشتراكى، الطاشناق الثورى، الرامجاڤار الليبرالى. وبصفة عامة، انحاز الأرمن إلى عرب اللواء مطالبين باستقلال سوريا وتحررها من الانتداب الفرنسى فى خط متواز مع ضم لواء الإسكندرونة إلى الجسد السورى وعدم سلخه.(١٧)

فى المقابل، ثمة تنظيمات تركية أسسها أتراك اللواء مدعومة من تركيا وإيطاليا وألمانيا من أمثال "نادى الشباب التركى الرياضى" ١٩٢٠م وجمعية "هالك – آفى" و"الجمعية السرية للدفاع عن هاتاى (لواء الإسكندرونة)" فى عام ١٩٣٦. وقد اعترفت السلطات الانتدابية بحزب "هالك – آفى" كممثل شرعى لمصالح أتراك اللواء. وقد طالبوا باستمرار اقتطاع لواء الإسكندرونة من سوريا وإلحاقه بتركيا. وفى هذا المنحى، أغمضت سلطات الانتداب الفرنسى أعينها عن الدعاية التركية العنصرية التى كانت أنقرة تبعثها من خلال الكتب ومحطات الإذاعة ضد العرب والأرمن دون أدنى اعتراض من سلطات الانتداب. وقد ركزت هذه الدعاية على إقناع سكان اللواء بأنه "أرض تركية" تقطنها " كثرية تركية". ليس هذا فحسب، بل إن الفرنسيين والعرب والأرمن يقهرون الأتراك هناك. ولذا، يجب إعادة اللواء إلى "أحضان الوطن الأم"؛ أى تركيا.(١٨)

وهكذا، يُلاحظ أن التنظيمات السياسية العربية والأرمنية وأنصارهما كانت ترفض ضم لواء الإسكندرونة إلى تركيا وتُؤازر بشدة ضمه بسوريا ولا تفضل حتى حتى وضعه كـ "حكم ذاتى". وعلى النقيض تماماً، سعت التنظيمات التركية القومية لاسيما المتطرفة منها إلى إلحاق اللواء بالأراضى التركية.

تركيا ولواء الإسكندرونة زمن الانتداب

طوال فترة الانتداب الفرنسى على سوريا (١٩٢٢ – ١٩٣٦م)، لم تُطالب أنقرة رسمياً بأية حقوق أو مطالب تخص لواء الإسكندرونة. بيد أن بدء المفاوضات الفرنسية السورية (١٩٣٦م) من أجل إبرام معاهدة تحالف وإنهاء الانتداب، قد دفع تركيا إلى تغيير إستراتيچيتها إزاء فرنسا وسوريا. وفى هذا الصدد، يجدر بالتسجيل أن السلطات التركية مابرحت إبان فترة الانتداب تسعى إلى إحراز مكتسبات على حساب سوريا عامة ولواء الإسكندرونة خاصة. ففى ظل تنامى النزعة الوطنية التركية، تواصلت المساعى التركية للتوسُّع جنوباً لاسيما بعد إبرام معاهدة لوزان ١٩٢٣م. وآنذاك، تصاعدت أهمية خليج الإسكندرونة على خلفية صراع المصالح الأوربية والمصالح التركية. خريطة رقم (٣)[١٩]

وفى داخل لواء الإسكندرونة، تواصلت الصراعات العربية التركية علاوة على المنافسة المستمرة بين الأحزاب السورية للاستئثار بالزعامات السياسية والقيادية. ولاريب أن إستراتيچية تقسيم سوريا إلى كيانات ذوات حكم ذاتى التى انتهجتها السلطات الانتدابية الفرنسية قد أسهمت فى تحريك العناصر الانفصالية لتحقيق مطامعها لاسيما انطلاقاً من التصنيفات الدينية العقيدية. ففى عام ١٩٢٦م، طالب أعضاء الإسكندرونة واللواء فى برلمان دمشق وضع اللواء تحت السلطة المباشرة للمفوضية الفرنسية. وبدعم فرنسى، تم تشكيل مجلس خاص للواء الإسكندرونة، وبدوره، تحول المجلس إلى سلطة تشريعية أعلنت أن اللواء "دولة مستقلة ذات دستور خاص بها". بيد أن حكومة دمشق قد تدخلت ودفعت مجلس اللواء إلى إصدار قرار فى ١٢ يونيو ١٩٢٦م بإبقاء المنطقة ضمن الحدود السورية على أن تتمتع باستقلال ذاتى إدارياً.[٢٠]

وعشية الدخول فى المفاوضات الفرنسية السورية، أصدرت المفوضية الفرنسية السامية والكتلة الوطنية بياناً مشتركاً يعترف بـ "وحدة الأراضى السورية" فى المعاهدة

قيد التفاوض، بما فى ذلك مناطق الحكم الذاتى وهى تحديداً: جبل الدروز والعلويين ولواء الإسكندرونة. وفى خط متواز، طالبت الخارجية التركية المفوضية الفرنسية فى سوريا ولبنان مراعاة "الوضع الخاص للواء الإسكندرونة". وردت المفوضية بأن فرنسا "سوف تُحافظ على هذا الوضع الخاص". وأضافت بأن الإجراءات السالفة الخاصة بهذا الشأن "سوف تُؤخذ بعين الاعتبار".(٢١)

وفى بداية سبتمبر ١٩٣٦م، صرَّح عصمت إينونو – رئيس وزراء تركيا – فى حوار مع نورى السعيد – رئيس وزراء العراق – برغبة الحكومة التركية فى وصول الحكومتين الفرنسية والسورية إلى حل مشكلة سوريا. وفيما يخص لواء الإسكندرونة، لفت رئيس الوزراء التركى الانتباه إلي أن القضية " تقع فى مركز اهتمامنا، كما هى في مركز اهتمام السوريين، ونتمنى أن تصل سوريا إلى حل من شأنه أن يضمن حقوق الطرفين. ونحن لم نذكر هذه المسألة أثناء المفاوضات لعقد المعاهدة الفرنسية السورية، لكى لا تُعكر صفو المحادثات. نحن نتمنى أن تُحل المشكلة مباشرة بيننا وبين سوريا دون وسيط".(٢٢)

وعند عودة الوفد السورى من باريس، توقف فى إسطنبول، ولكنه لم يذهب إلى أنقرة مما أوحى للسلطات التركية بأن الحكومة السورية "غير مستعدة " للتفاوض معها بشأن لواء الإسكندرونة. وبمجرد مغادرة الوفد السورى إسطنبول، أخذت أنقرة تشجب السيطرة الفرنسية السورية على لواء الإسكندرونة. وفى الواقع، لم يكن الوفد السورى مخوَّلا بإجراء مباحثات من هذا القبيل؛ إذ أن فرنسا – كسلطة انتدابية – كانت وحدها المختصة بإجراء أية مفاوضات عن مصير اللواء.(٢٣)

وفى أول نوفمبر ١٩٣٦م، أعلن مصطفى كمال أتاتورك – رئيس تركيا (١٩٢٣ – ١٩٣٨م) – فى افتتاحية الدورة التشريعية للبرلمان التركي أن "السؤال الكبير" الذى يشغلنا هو "مصير منطقة الإسكندرونة وأنطاكية والمناطق التابعة لهما،

تلك التى تعود إلى أكثر الأصول التركية صفاء وعراقة ". وأشار إلى أن هذه المشكلة هى فقط التى تقف حائلاً بين تركيا وفرنسا. (٢٤)

وفى ٢٦ سبتمبر ١٩٣٦م، أثناء انعقاد الجلسة الرابعة من الدور رقم ٦٣ لمجلس عصبة الأمم، أعرب رشدى آراس – وزير خارجية تركيا – عن أن معاهدة التحالف الفرنسية السورية التى منحت سوريا الاستقلال، سوف تُعطى الحق لمنطقة الإسكندرونة وأنطاكية " ذوات الأكثرية التركية " فى تنظيم شئونهم بأنفسهم. وقد رد الوفد بأن المعاهدة " سوف تضمن الحقوق المنشودة من سكان اللواء ". وقد شكر الوفد التركى نظيره الفرنسى، وأعلن عن استعداد أنقرة لبدء مباحثات عن " النظام الذى يجب اتباعه " فى هذه المنطقة الخاضعة للسلطة الفرنسية. (٢٥)

وفى أول أكتوبر ١٩٣٦م، أكد الوفد الفرنسى أمام الجمعية العامة لعصبة الأمم استعداد باريس لخوض غمار مفاوضات مع أنقرة بشأن لواء الإسكندرونة فى إطار اتفاقية أنقرة ١٩٢١م. وفى ١٠ أكتوبر ١٩٣٦م، قدَّم سعاد دافاس – سفير تركيا فى باريس – أول مذكرة تخص لواء الإسكندرونة إلى وزارة الخارجية الفرنسية. وفى ١٠ نوفمبر ١٩٣٦م، أرسل صادق أوغلو مندوب تركيا فى عصبة الأمم – رسالة إلى جوزيف أفينول السكرتير العام للعصبة مدعومة بالوثائق عن لواء الإسكندرونة، وطلب توزيعها على جميع الأعضاء. وبهذه الآلية، انتقل الصراع حول اللواء إلى عصبة الأمم بجنيف. (٢٦)

وقبل الانتقال إلى أروقة عصبة الأمم، ثمة رؤيتان قانونيتان متناقضتان حول مصير لواء الإسكندرونة، أولاهما تركية وثانيتهما فرنسية.

الرؤية التركية

تتمحور الرؤية التركية حول عقيدة أن لواء الإسكندرونة ليس أرضاً سورية، تأسيساً على أن الانتداب الفرنسى شمل سوريا ولبنان فقط، ولم يتضمن "بأى شكل منطقة أنطاكية والإسكندرونة"، التى وُضعتا تحت الإدارة الفرنسية بموجب اتفاقية أنقرة

(١٩٢١ م). ولم تلتزم فرنسا بموادها ومقرراتها. وأثناء تسويات الحرب العالمية الأولى فى فرساى (١٩١٩ م) وحتى عند إعداد ميثاق عصبة الأمم، كانت سوريا خاضعة لاحتلال دول الوفاق (الحلفاء) ولم يُبت فى مصيرها. وبذا، فإن استقلال هذه المناطق المحتلة يُعد "شأناً عثمانياً" (تركياً). وعندما قرر الحلفاء يوم ٢٥ أبريل ١٩٢٠ م فى سان ريمو وقوع سوريا فى دائرة اختصاص الانتداب الفرنسى، لم يُحدَّدوا مفهوم "سوريا الجغرافية" و"سوريا السياسية"، ولم يُحددوا أية مناطق يجب ضمها إلى هذا المفهوم.(٢٧)

وترى تركيا أن فرنسا لم تفِ بالتزاماتها إزاء السلطات التركية ؛ إذ أن مجلس عصبة الأمم قد صادق فى ٢٤ يوليو ١٩٢٢م على انتداب فرنسا على سوريا ولبنان "دون ذكر لمنطقتىّ الإسكندرونة – أنطاكية ". وحسب معاهدة لوزان (١٩٢٣م)، تنازلت تركيا عن "لواء الإسكندرونة" الواقع خارج الحدود التى رسمتها المعاهدة لتركيا؛ إذ أن مصير هذه الأراضى "عُرضة للتسوية بين أصحاب الشأن"، وبذا، فإن السلطات التركية قد تفهمت "وضع السكان بعد أن ينته حكم الانتداب عنها".(٢٨)

وتعتقد السلطات التركية أن أتراك اللواء قد حصلوا على "استقلالهم الذاتى"، واعترفت السلطات الفرنسية لهم بهذا الحق مما لا يمنع أن يخضع أتراك اللواء للسلطة التركية. وعندما وقَّعت الحكومة التركية اتفاقية أنقرة (١٩٢١م) لم تكن تعترف لا بالانتداب ولا بالدولة السورية. ولذا، لا يُمكن أن تعقد اتفاقية إلا مع فرنسا بصفتها دولة وليست سلطة انتداب. وتأسيساً على هذا، ترى أنقرة أن الحكم الذاتى للواء الإسكندرونة لا يدخل ضمن وحدة الأراضى السورية، وإنما فقط يقع تحت "السيطرة الفرنسية " حتى يظفر بكامل استقلاله. وهكذا، هيمنت قناعة على الإدارة التركية بأن لواء الإسكندرونة يُمثل "وحدة سياسية منفصلة تقف على قدم المساواة مع سوريا ولبنان". ومن ثم، عندما ينتهى الانتداب الفرنسى على سوريا ولبنان، فمن حق اللواء إبرام معاهدة استقلال تام مع الحكومة الفرنسية.(٢٩)

الرؤية الفرنسية

وفيما يخص الرؤية الفرنسية الرسمية المعلنة، فقد انطلقت من أن منطقة لواء الإسكندرونة ذات حكم ذاتى، وتُمثل جزءاً من الأراضى السورية. وقد بنت باريس رؤيتها القانونية على أن مفاوضاتها مع تركيا عام ١٩٢١م كانت بموجب "سلطة الانتداب" فقط. كما أن السلطات الفرنسية لا تدَّعى "حقوق سيادة على الإقليم السورى". ولم يكن لواء الإسكندرونة يمتلك أية نزعة استقلالية خاصة بعيداً عن المجتمع السورى.(٣٠)

ومابرحت فرنسا تدعم موقفها بأنها لم "تتصرف إلا كسلطة انتداب"، وبموجب الالتزامات التى تعهدت بها على خلفية مفاوضاتها مع تركيا التى تمخض عنها اتفاقيات أقرتها عصبة الأمم، وكذلك تركيا، خوَّلت الحق لفرنسا. وبذا، فإن شروط الانتداب ليست منبثقة عن اتفاقيات، بل بموجب ميثاق عصبة الأمم (المادة ٢٢) ومقررات مؤتمر سان ريمو (١٩٢٠م). وبمقتضى ميثاق العصبة ومقررات سان ريمو، أُنيط لفرنسا بناء مؤسسات سياسية وإدارية فى نطاق انتدابها، وتثبيت الحدود بين هذه الدول وجواراتها.(٣١)

وتأسيساًعلى ما سبق، تصرَّفت الإدارة الفرنسية عندما عقدت اتفاقية أنقرة (١٩٢١م) على أساس أنها "منتدبة"، ومن ثم، تُمثل الوحدة السورية التى كانت وقتذاك "اتحاد مناطق" بلا مؤسسات إدارية أو سياسية وبلا حدود ثابتة. وانطلاقاً من هذه الاتفاقية، وُضعت حدود عسكرية، مالبثت أن تحوَّلت إلى حدود سياسية إثر إبرام معاهدة لوزان (١٩٢٣م). (٣٢)

وبذا، يُعد لواء الإسكندرونة جزءاً من الأرض السورية. وحسب فرنسا، اعترفت تركيا بهذه الحقيقة بموجب المادة (٨) فى اتفاقية أنقرة (١٩٢١ م) والمادة (١٦) فى معاهدة لوزان (١٩٢٣م) التى نصت على أن "تُعلن تركيا تخليها عن أى حق أو صفة

مهما كان نوعه فى كل ما يتعلق بالأراضى الواقعة خارج الحدود التى أقرتها المعاهدة المذكورة ". وبذلك، بقى لواء الإسكندرونة جنوب الخط الفاصل بين تركيا وفرنسا.[٣٣]

علاوة على ما سبق، ترى فرنسا أن تركيا لم تعترض عندما كان لواء الإسكندرونة أحد ألوية حكومة حلب المؤسسة فى أول سبتمبر ١٩٢٠م. وعندما تأسَّست الدولة السورية فى ٢٨ يونيو ١٩٢٢م من اتحاد حكومتىّ حلب ودمشق، ظل اللواء جزءاً لا يتجزأ منها. وفى عام ١٩٣٠م، وافقت عصبة الأمم على الترتيبات الإدارية الخاصة بمناطق الانتداب فى الشرق الأدنى، ومنها لواء الإسكندرونة الذى سوف " يُدار فى إطار الدستور السورى من ناحية، وفى سياق حكمة الذاتى من ناحية أخرى". وطوال عقد ونصف العقد (١٩٢١ – ١٩٣٦م)، شارك قاطنو اللواء بـ "فعالية" فى الشئون السورية، وظل نواب اللواء يُمثلون مواطنيهم فى البرلمان السورى بدمشق.[٣٤]

وطوال الفترة الانتدابية، لم يحتج أو يعترض أتراك لواء الإسكندرونة، وكذا السلطات التركية على سياسة المفوضية السامية الفرنسية فى اللواء، والأهم من المنظور الفرنسى، لم يعترضوا على تبعية اللواء إلى الأراضى السورية. ولذا، اعتقدت فرنسا بأن مطالبة تركيا بـ "إقامة دولة مستقلة فى لواء الإسكندرونة لا يستند إلى أى أساس قانونى" خصوصاً وأن الاستقلال الذاتى للواء فى سياق الوحدة السورية يتفق مع وثيقة الانتداب. وحسب اتفاقية أنقرة، وافقت فرنسا على حق أتراك اللواء فى ممارسة ثقافتهم طبقاً للغة التركية، وهو الحق الذى سيظل قائماً "بعد حصول سوريا على استقلالها".[٣٥]

وتأسيساً على الحجج السالفة، ترى فرنسا بأن معاهداتها مع سوريا عام ١٩٣٦م "لن تُغيَّر من وضع لواء الإسكندرونة"، لأن الحكومة السورية سوف "تتعهد بجميع الالتزامات التى كانت سارية المفعول أثناء حكم الانتداب". وانطلاقاً من كون

اللواء ذى حكم ذاتى، فقد أعطى مبرراً لفرنسا كى تعتبر تأسيس "دولة مستقلة" فى اللواء خرقاً صريحاً لوثيقة الانتداب ومعاهدة لوزان. [٣٦]

الصراع فى عصبة الأمم

منذ سبتمبر ١٩٣٦م، ثمة مفاوضات بدأت بين فرنسا وتركيا بشأن " وضع لواء الإسكندرونة "، ولكنها فشلت فى ديسمبر ١٩٣٦م لأن فرنسا تبنت نظرية مؤداها أن وثيقة الانتداب لم تمنحها حق " إدارة مفاوضات خاصة باستقلال لواء الإسكندرونة أو دعم هذا الاستقلال "، وأن عصبة الأمم هى فقط صاحبة الحق فى الرد على "المطالب التركية".[٣٧]

وفى ٨ ديسمبر ١٩٣٦م، قدَّم رشدى آراس – وزير خارجية تركيا – مذكرة إلى جوزيف أفينول سكرتير عام عصبة الأمم بشأن النزاع التركى الفرنسى حول "وضع لواء الإسكندرونة"، وطالبه بـ "عرض القضية" على المجلس. وفعلاً، بدأت المناقشات فى ١٤ ديسمبر ١٩٣٦م بكلمة وزير خارجية تركيا الذى عرض فيها "تفاصيل الصراع" و"أسانيد تركيا". كما طالب المؤتمرين بأن يتخذ المجلس "الإجراءات اللازمة" لتهدئة وضع اللواء، وتحمُّل مسئولية اللواء ومستقبله. وكذا، ناشد القوات الفرنسية "الانسحاب من اللواء، وتحل محلها قوات مسلحة تحت إشراف عصبة الأمم".[٣٨]

وفى ١٥ ديسمبر ١٩٣٦م، دافع ڤينو – المندوب الفرنسى فى عصبة الأمم – عن الرؤية الفرنسية. وفى هذا الصدد، رأى أن فرنسا أبرمت معاهدتها مع سوريا، ودخلت حيز التنفيذ وصارت وثيقة دولية بتصديق برلمانىّ فرنسا وسوريا عليها وقبول الأخيرة عضواً فى العصبة. كما أن المعاهدة لم تضر بمصالح "طرف ثالث" علاوة أن الدستور السورى قد نصَّ على حفظ حقوق أتراك اللواء فى أن يتم تعليمهم باللغة

التركية. ولذا، فإن إبرام معاهدة مستقلة مع لواء الإسكندرونة يُمثل "خرقاً للمواثيق الدولية النافذة". وأخيراً، أقر المندوب الفرنسى بأن دولته تقبل بوجود مراقبين دوليين، وترفض سحب قواتها من اللواء.(٣٩)

وفى ١٩ ديسمبر ١٩٣٦م، شكلَّت عصبة الأمم لجنة ثلاثية من هـ. هولتشاد النرويجى ول. ج. كارون الهولندى وف. ماتنفيل السويسرى. وجدير بالتسجيل أن العصبة قد حددت مهام اللجنة بـ "تسجيل ملاحظات واستنباط حقائق عن وضع اللواء بمجمله". ولم تكن اللجنة مختصة بـ "التدخل فى شئون اللواء أو اتخاذ قرارات بشأنه"، وسوف تنتهى مهمتها فى نهاية يناير ١٩٣٧م.(٤٠)

وقد أوصت عصبة الأمم باريس وأنقرة بأن يتبادلا المشاورات بشأن خلافهما على أن يستعينا برأى ساندلر – وزير خارجية السويد. وبناءً على هذه التوصية، جرت مفاوضات فرنسية تركية بدءاً من ٢١ ديسمبر ١٩٣٦م، تمخضت عن "مشروع اتحادى"، طالبت به تركيا عصبة الأمم وفرنسا فى ١١ يناير ١٩٣٧م، فحواه: إقامة اتحاد فيدرالى بين الدول الثلاث سوريا ولبنان ولواء الإسكندرونة. وفى إطار هذا الاتحاد، يجب أن يكون اللواء خالياً من أية قوة عسكرية ويتصف بالحياد. وبموجب هذا المشروع الاتحادى، تُلغى الاتفاقيات والمعاهدات الفرنسية التركية (١٩٢١، ١٩٢٣، ١٩٢٦م)، وتضمن فرنسا وتركيا "حياد" الإسكندرونة، وتكون التركية هى اللغة الرسمية.(٤١)

وفى خط متواز مع هذه الأطروحة، هاجم السياسيون والدبلوماسيون والإعلاميون الأتراك "المباحثات البطيئة" التى لا تسفر عن نتيجة "بشأن لواء الإسكندرونة". ولوَّحت القيادة التركية بأرجحية استخدام "الحل العسكرى" لحسم الصراع حول اللواء. وآنذاك، عانت فرنسا من أزمة داخلية، ولاحت فى الآفاق احتمالية اندلاع حرب أوربية كبرى. ولذا، باتت فرنسا فى حالة لا تُمكنها من خوض غمار حرب مع

تركيا بسبب لواء الإسكندرونة. وأمام هذه التحولات، اضطرت السلطات الفرنسية أن تتراجع عن تشبثها برؤيتها القانونية الأصلية، ومن ثم، إعادة طرح موقفها فى ضوء الخيارات التركية الثلاثة وهى: سلخ اللواء عن سوريا، الاتحاد الفيدرالي الثلاثى، استخدام القوة. (٤٢)

وفى ١٨ يناير ١٩٣٧م، قدمت فرنسا وجهة نظرها " الجديدة " عن طريق رسالة من ليون بلوم – رئيس وزراء فرنسا – إلى الحكومة التركية. ووفقاً للنص الفرنسى: ".... ليس هناك جدوى من مناقشة الصراع أو حله فى ضوء اتفاقية أنقرة (١٩٢١م) أو معاهدة لوزان (١٩٢٣ م)، لأن الأسس القانونية تنطبق مع وجهة النظر الفرنسية، ويُمكن إيجاد أسس جديدة لتكون بمثابة قاعدة للمفاوصات، وتتفق مع مقررات مجلس عصبة الأمم ". واقترحت باريس على أنقرة جدوى اتفاقهما على إنجاز مشروع متكامل يُطرح على مجلس عصبة الأمم لاعتماده.(٤٣)

وطبقاً للرؤية الفرنسية " الجديدة"، من الممكن أن يتم الاتفاق الفرنسى التركى إذا حقق المعطيات الآتية: إما حلاً نهائياً لمشكلة اللواء فى إطار المعاهدة الفرنسية السورية التى دخلت حيز التنفيذ، وإما حلاً مؤقتاً انتقالياً بغية بحث أسس الخلاف الفرنسى التركى لإيجاد "حل نهائى" وتعزيز علاقات "الصداقة" بين البلدين. وفى هذا الصدد، رأت الحكومة الفرنسية ضرورة ضمان الحقوق التى كانت قد أقرتها اتفاقية أنقرة (١٩٢١ م). ولذا، فإنها ترى اعتماد "نظام خاص" فى اللواء تحت إشراف مفوَّض عصبة الأمم على أن يكون فرنسى الجنسية. ولاريب أن هذا النظام لن يُغضب أتراك اللواء لأنه "مؤقت"، وسيترتب عليه إيجاد "حل نهائى" لوضع اللواء. ووصلاً للرؤية الفرنسية، وافقت فرنسا على مطالب تركيا الثقافية والإدارية فى اللواء والسماح لها باستخدام الميناء وسحب قوات فرنسا منه.(٤٤)

وارتكازاً على هذه الاقتراحات، استؤنفت المفاوضات الفرنسية التركية التى تمخض عنها "اتفاق مبدئى" فى ٢٣ يناير ١٩٣٧م. وفى ٢٧ يناير ١٩٣٧م، قدَّم

ساندلر السويدى لمجلس عصبة الأمم خلاصة المفاوضات والمباحثات والملاحظات منذ سبتمبر ١٩٣٦م وحتى يناير ١٩٣٧م لـ "وضع أساس مستقر لمستقبل لواء الإسكندرونة". وقد صاغ ساندلر مشروعاً بمقتضاه" يُمثل اللواء وحدة مستقلة، ويتمتع بالاستقلال الكامل فى شئونه الداخلية". وعلى المستوى الخارجى، تُمثله سوريا، ويكون له وحدة نقدية وتعريفة جمركية مع سوريا. واقترح ساندلر أن تكون التركية هى لغة اللواء الرسمية، ويُمكن لمجلس العصبة إضافة لغة ثانية. وتُمارس العصبة إشرافاً على اللواء عن طريق "مفوَّض" تُعينه يحمل الجنسية الفرنسية. وحسب مشروع ساندلر، لا يحق للواء تأسيس جيش وبناء مؤسسات عسكرية وانتهاج التجنيد الإجبارى وتحديد "أعداد" أفراد الشرطة. ولضمان وحدة أراضى اللواء وسلامتها، ضمان استخدام أنقرة لمرفأ الإسكندرونة وحقها فى تجارة الترانزيت.(٤٥)

علاوة على ما سبق، اقترح ساندلر على مجلس عصبة الأمم تكوين " لجنة خبراء " يُناط إليها إنجاز صيغة مسودة النظام الأساسى للواء الإسكندرونة. كما طالب بتمديد عمل لجنة المراقبين الثلاثية حتى منتصف مارس ١٩٣٧م. وقد تبنى مجلس العصبة تقرير ساندلر ومشروعه. وأبدت فرنسا وتركيا موافقتهما والتزمتا بحفظ السلام والوضع القائم فى شرقى البحر المتوسط.(٤٦)

لجنة الخبراء

وفى ٢٧ يناير ١٩٣٧م، شكَّلت عصبة الأمم "لجنة الخبراء" لبحث مسألة لواء الإسكندرونة. وكانت تتكوَّن من موريس بوركين البلجيكى رئيساً، وعضوية روبرت دوكى الفرنسى وجيمس ماكدونالد دونى البريطانى وكولوين الهولندى ونعمان أوغلو التركى. وكان ساندلر السويدى مقررها. وقد اجتمعت اللجنة منذ ٢٥ فبراير حتى ١٧ مارس ١٩٣٧م، ثم من أول أبريل حتى ١٥ مايو ١٩٣٧ م. وخلال هذه المباحثات، توصَّل المتفاوضون إلى مشروع النظام وصيغة القانون الأساسى فى لواء الإسكندرونة

باستثناء تثبيت الحدود ومسألة اللغة الرسمية اللتين تركهما الأطراف المتنازعة والمتفاوضة لمجلس العصبة من أجل حسمها بقرار نهائى.(٤٧)

وفى ٢٩ مايو ١٩٣٧م، قدَّم ساندلر جملة مقترحات وتوصيات إلى مجلس عصبة الأمم بشأن مصير لواء الإسكندرونة. وحسب ساندلر، ينبغى على المجلس بعد مناقشة صيغة النظام والقانونى الأساسى للواء أن يتبناهما، وأن يدخلا حيز التطبيق بدءاً من ٢٩ نوفمبر ١٩٣٧ م، بعد أن تكون قد انعقدت الاتفاقية المطلوبة بين فرنسا وتركيا وفقاً لنص قرار المجلس فى ٢٧ يناير ١٩٣٧م. وكذا، حتى نهاية إدارة الانتداب، تتحمَّل فرنسا مسئولية تطبيق "النظام الجديد" فى اللواء، ثم تنتقل المسئولية إلى مفوَّض تُعيِّنه العصبة. ويلتزم مجلس العصبة بترسيم حدود اللواء وتثبيتها، ويجب مراعاة أن تكون اللغة العربية لغة رسمية بجانب اللغة التركية. ولابد أن تُجرى الانتخابات فى اللواء يوم ٥ أبريل ١٩٣٨م على أبعد تقدير، ولا يحضرها مندوبا فرنسا وتركيا.(٤٨)

وفى نفس اليوم، ٢٩ مايو ١٩٣٧م، وافق مجلس عصبة الأمم على مشروع نظام وقانون لواء الإسكندرونة. وقد صوَّت المندوبان الفرنسى والتركى لصالح القرار، وأكدا بشدة على أن نظام اللواء نهائى، وتعهدا بأن تفى الدولتان بكل "الالتزامات " الناجمة عن هذا النظام. ولذا، أُبرمت عدة اتفاقيات بين فرنسا وتركيا فى نفس اليوم لتسوية النزاع وتحديد الاختصاصات والصلاحيات.(٤٩)

أبرمت الحكومتان الفرنسية والتركية سبع اتفاقيات جد مهمة وهى: اتفاقية الضمان، اتفاقية الضمان لتأكيد الحدود السورية – التركية، الإعلان المشترك، البروتوكول المرفق للإعلان المشترك، بروتوكول ختامى، تبادل مذكرات، بروتوكول حول المسائل ذوات الاهتمام المشترك.

بموجب اتفاقية الضمان، تلتزم الحكومتان الفرنسية والتركية بتأكيد "وحدة أرض لواء الإسكندرونة وسلامتها". وحسب اتفاقية الضمان لتأكيد الحدود السورية التركية،

تعترف فرنسا وتركيا بالحدود السورية التركية التى أقرتها اتفاقية ٣ مايو ١٩٣٠م. وعلى فرنسا أن تضمن سلامة الحدود بين سوريا وتركيا. وتقبل فرنسا وتركيا بدخول سوريا كطرف ثالث فى الاتفاقية. ووفقاً للإعلان المشترك، تُعلن الحكومتان الفرنسية والتركية أن حل مشكلة اللواء لا تتعارض مع مواد معاهدة لوزان (١٩٢٣). ولذا، لا يحق لأى منهما المطالبة بأية مكتسبات تتناقض مع مقررات لوزان، وأنهما تضمنان سلامة شرقى البحر المتوسط ووحدة الأراضى السورية واللبنانية. خريطة رقم (٤)، وفى ذات الإعلان أيضاً، تدعم الدولتان استقلال ووحدة سوريا ولبنان، وتأكيد قبولهما أعضاء فى عصبة الأمم. وقد اختص البروتوكول المرفق للإعلان المشترك بمعالجة القضايا العالقة بين تركيا وسوريا ولبنان قبل الاستقلال وبعده. وثمة بروتوكول ختامى، وتبادل مذكرات بشأن تنظيم حقوق الانتخاب لمواطنى اللواء من السوريين والأتراك، وكذا، بروتوكول حول المسائل ذوات الاهتمام المشترك بين فرنسا وتركيا.[٥٠]

عند هذا الحد، ساد الاعتقاد فى مجلس عصبة الأمم بأن مشكلة لواء الإسكندرونة قد وجدت "الحل النهائى".[٥١] واعتبرت فرنسا أنها أحرزت "نصراً دبلوماسياً"، ورأت بريطانيا أنها خطوة ناجحة على سبيل دعم السلام والتوازن والصداقة مع تركيا. واحتفلت تركيا بإقامة مهرجانات فى إسطنبول وأزمير وأضنة. وصادق برلمانا تركيا وفرنسا على سلسلة الاتفاقيات آنفة الذكر. [٥٢]

ولكن، إذا كانت العصبة بجنيف وباريس ولندن وأنقرة قد احتفوا بهذه النتيجة، فثمة ردود فعل عنيفة إزاء مقررات العصبة والاتفاقيات الفرنسية التركية السالفة قد اندلعت فى لواء الإسكندرونة وسوريا ولبنان ومعظم البلاد العربية. وفى يونيو ١٩٣٧م، أرسلت الحكومة السورية " مذكرة احتجاج " إلى الحكومة الفرنسية، أعلنت فيها ارتباط اللواء العضوى والوثيق مع سوريا اجتماعياً وفكرياً. ورفضت سوريا الصيغة الانعزالية للواء التى تُعد خرقاً لاستقلال ووحدة أراضيها. وقد رفضت سوريا فى مذكرتها نزع القوة العسكرية من اللواء. وختاماً، تحدثت المذكرة عن الأضرار

الاقتصادية التى يُمكن أن تُصيب سوريا ولواء الإسكندرونة فى حالة فصل اللواء عنها. ولم يُوضع فى الاعتبار "رغبة سكان اللواء الذين لهم الحق فى تقرير مصيرهم أسوة ببقية الشعوب".(٥٣)

وفى ٣ يونيو ١٩٣٧م، أصدر المجلس النيابى السورى قراراً بالإجماع بأن لواء الإسكندرونة يُشكل جزءاً لا يتجزأ من وحدة الأراضى السورية. وأوضحت سوريا فى مذكرة إلى سكرتير عام عصبة الأمم بأن أية محاولة للتقليل من "سيادة" سوريا على أراضيها، إنما تُمثل "خرقاً وقحاً" للدستور السورى الذى صادقت عليه عصبة الأمم. ولم يعترف الشعب السورى بأية حلول من شأنها تحويل اللواء إلى "وحدة مستقلة " بغية إقامة سلطة سياسية منفصلة. وقد صمَّم السوريون على أن يُدافعوا عن حقوقهم فى اللواء بـ "كل الوسائل الممكنة".(٥٤)

النظام والقانون الأساسى

يُعد النظام الخاص والقانون الأساسى اللذين أقرتهما عصبة الأمم فى ٢٩ مايو ١٩٣٧ م بمثابة الأساس القانونى لـ "النظام الجديد" فى لواء الإسكندرونة. وقد كان القانون الأساسى بمثابة الدستور الذى انطلق من طبيعة النظام الخاص باللواء. وتم تحديد المركز القانونى وترسيم الحدود بموجب النظام الخاص، وكذا، تنظيم العلاقة بين اللواء وعصبة الأمم، وبين اللواء وتركيا وفرنسا وسوريا.

قامت أسس "النظام الجديد" على أن لواء الإسكندرونة يتمتع بـ "استقلال تام" فى الشئون الخارجية، وتُدير الحكومة السورية شئونه الخارجية، ولكل من سوريا واللواء نفس الإدارة الجمركية والمالية. وتأسيساً على هذا، تتشكل السلطة التشريعية من ممثلى اللواء (٤٠ عضواً). ويتمثل شرط الانتخاب فى الانتماء إلى واحدة من المجموعات الآتية: التركية، العلوية، العربية، الأرمنية، الرومية الأرثوذكسية، الكردية، مجموعات أخرى. هذا، وقد تمتع اللواء بالحقوق وتحمُّل مسئولية الالتزامات التى تلزم إدارة شئون الشعوب. ويعتلى رئيس اللواء قمة السلطات الثلاث، وينتخبه نواب

الشعب، وله كل صلاحيات رؤساء الدول. وتتكون السلطة التنفيذية من خمسة وزراء يرأسهم رئيس وزراء.(٥٥)

وفيما يخص القضاء، تتم ممارسته باسم شعب اللواء بواسطة محاكم مستقلة، على رأسها "محكمة عليا"، لها صلاحية التدخل فى قرارات المحاكم. ويُلاحظ أن سوريا لم يكن لها أى نفوذ على ممارسة السلطة فى لواء الإسكندرونة، وقد مُنعت من أى حق بالإشراف أو الرقابة. وبالنسبة لتنفيذ المهام المشتركة من قبيل السياسة الخارجية والجمارك والأمور المالية، فينبغى على " الدولتين " سوريا واللواء أن يُشكلا لجاناً مشتركة. ولنفس الغرض يُمكن أن تتشكل لجنة برلمانية من ممثلى الدولتين.(٥٦)

وبشأن لواء الإسكندرونة، فقد أُعلن كمنطقة " حرة تركية "، استأجرتها لمدة نصف قرن، ولها كل تسهيلات المرور بالنسبة لاستخدام الميناء. ورغم أن الميناء قد ظل من الناحية القانونية تابعاً للواء، فمن الناحية الإدارية أصبح خاضعاً لسلطات الجمارك التركية. وبالنسبة لشئون اللواء الخارجية، فقد استمرت سوريا تحمل التزاماتها تجاه اللواء، عن طريق البعثات الدبلوماسية السورية فى الخارج. كما أن البعثات الدبلوماسية العاملة فى اللواء كانت بحاجة إلى موافقة الحكومة السورية، وصدرت جوازات السفر من لواء الإسكندرونة باسم الحكومة السورية.(٥٧)

وحسب المادة الخامسة من النظام الخاص بلواء الإسكندرونة، فإن عصبة الأمم سوف تُمارس حق الإشراف على اللواء من خلال مفوَّض فرنسى الجنسية تُعيِّنه العصبة، وهو المسئول عن تنفيذ النظام الخاص والقانون الأساسى للواء. وفيما يتعلَّق بنزع السمة العسكرية عن اللواء، فيكون لمجلس العصبة وحده حق الإشراف والبت. أما قضية المساواة بين سكان اللواء دون تمييز عرقى أو دينى أو لغوى، فإن مجلس العصبة منوط بضمانتها، ولمفوَّض المجلس حق التدخل والتحقُّق. وعلى المجلس بعد انتهاء فترة الانتداب أن يُشرف على تشكيل العلاقات أو الشئون الداخلية بغية المحافظة على أحكام النظام والقانون الأساسى للواء.(٥٨)

وبناءً على النظام الخاص والقانون الأساسى آنف الذكر، تطورت مشكلة لواء الإسكندرونة إلى " نمط خاص" من وجهة نظر القانون الدولى. ففى خلال الفترة الانتقالية؛ أى منذ تفعيل نظام اللواء الخاص فى ٢٩ نوفمبر ١٩٣٧م وحتى تشكيل حكومة وانتخاب برلمان ورئيس، تحملت فرنسا إدارة اللواء. وبعد هذه الفترة الوجيزة، مارست فرنسا دور سلطة الدولة المنتدبة فقط. وبعد انتهاء الانتداب، سوف يُوضع اللواء تحت الإشراف الدولى بواسطة عصبة الأمم. ولذا، من الصعوبة بمكان تحديد المركز القانونى الدولى للواء إبان فترة الانتداب الفرنسى؛ إذ أنه وقع تحت إشراف "السلطة" المنتدبة مما يعنى أنه "لا يملك حرية التصرف"، ومن ثم، لا يملك "سيادة". وفى نفس التوقيت، تُدير السلطات السورية شئون اللواء الخارجية. وبهذا الشأن، تقع سوريا ذاتها تحت إدارة سلطة الانتداب، ولذا، فإنها لا تملك حرية التصرُّف إلا على نطاق محدود جداً. وبهذه الآلية، يتم تمثيل اللواء وسوريا خارجياً عن طريق السلطات الفرنسية. وقبل نهاية نظام الانتداب، وجد اللواء نفسه تحت انتداب مزدوج، فرنسى سورى، وكذا، سيادة مجزأة. (٥٩)

واستنباطاً مما سبق، تمتع لواء الإسكندرونة بـ "مركز حماية" أو " منطقة محمية"؛ إذ أنه اتسم بإدارة دولية : فرنسية وسورية وتركية وعصبة الأمم. ويقوم هذا الرباعى الدولى مجتمعاً أو منفرداً وبلا تنسيق من أجل تنفيذ الاتفاقيات والمقررات الدولية، ولتأمين سلامة أمن اللواء وحدوده.

الانتخابات فى لواء الإسكندرونة

فى ٤ أكتوبر ١٩٣٧م، شكلت عصبة الأمم لجنة دولية للإشراف على الانتخابات فى لواء الإسكندرونة حسب قراراتها فى ٢٩ مايو ١٩٣٧م. وبعد سلسلة من اللقاءات مع سكان اللواء ومباحثات مع السلطات السورية والمفوضية الفرنسية، صاغت اللجنة قانون الانتخاب فى نهاية نوفمبر ١٩٣٧م. بيد أن تركيا قد احتجت

عليه لعدم مشاركتها فى إعداده بما يتعارض مع اتفاقيات ٢٩ مايو ١٩٣٧م. ولذا، فإن الحكومة التركية " تحتفظ بحق الاعتراض على بقية الإجراءات القادمة".(٦٠)

وأمام المعارضة التركية، اضطرت عصبة الأمم فى ٣١ يناير ١٩٣٨م إلى تشكيل لجنة جديدة، تنحصر مهمتها فى تعديل قانون الانتخاب بلواء الإسكندرونة وفقاً لقرارات العصبة فى ٢٩ مايو ١٩٣٧ م. وبعد مراعاة مطالب تركيا، صاغت اللجنة فى ١٩ مارس ١٩٣٨ م النظام النهائى لقانون الانتخاب فى اللواء. وقد أوصت اللجنة بإجراء الانتخابات حتى ١٥ يولية ١٩٣٨م على أقصى حد، وليس ٥ أبريل كما كان مقرراً آنفاً. وبدءاً من مايو ١٩٣٨م، بدأ مواطنو اللواء تسجيل أسمائهم ضمن احدى العناصر السكانية الواردة فى القانون الأساسى. (٦١)

ومن المفارقات، لم يقم تقسيم لواء الإسكندرونة على أسس قومية، بل قام على أُسس دينية عقيدية. وإذا كان بعض السكان فد تم تمييزهم على أساس قومى من قبيل الأتراك والعرب والأرمن، فثمة البعض الآخر قد تميَّزوا على أساس مذهبى من شأن العلويين (الشيعة) والروم الأرثوذكس. وحسب قانون الانتخاب، من حق أى شخص مولود باللواء قبل عام ١٩١٨م أو بعده المشاركة فى الانتخابات سواء كان يقطن فى اللواء أم لا. ولذا، نزح آلاف الأتراك الذين لا يُقيمون فى اللواء للإدلاء بأصواتهم لصالح دولتهم.(٦٢)

وبعد مرور أسبوع واحد فقط على عمل لجنة الانتخاب، اتضح أن الحد الأقصى لنسبة أتراك اللواء لا يزيد عن ٤٠% من إجمالى سكان اللواء. وعندما انتهى تسجيل الناخبين فى الإسكندرونة وقرق خان وأنطاكية، لوحظ أن نسبة ٥٥% من قاطنى اللواء قد سجلوا أنفسهم فى الجماعات غير التركية. وفى هذا الصدد، فشلت جميع محاولات المندوب السامى الفرنسى لإقناع العلويين والأرمن والروم الأرثوذكس للانضمام إلى الأتراك. (٦٣)

وأمام عدم رضا تركيا عن مؤشرات وضع اللواء الانتخابى، مارست أنقرة ضغوطاً على السلطة الانتدابية التى اضطرت فى ٢٩ يونيو ١٩٣٨م إلى إلغاء الاستعدادات للانتخابات بدعوى اندلاع مظاهرات داعمة لتركيا وأخرى مؤيدة لسوريا. وكذا، ثمة مواجهات انفجرت بين قاطنى اللواء لاسيما من التشكيلات السياسية: عصبة العمل القومى واتحاد العناصر لصالح اللواء وسوريا فى مواجهة حزب الشعب التركى لصالح اللواء وتركيا. وفى ٢٣ يونيو ١٩٣٨م، طالبت تركيا عصبة الأمم إنهاء أعمال لجنة الإشراف على الانتخابات. وفى أول يوليو ١٩٣٨م، اضطرت اللجنة إلى مغادرة اللواء أمام صمت فرنسا ورضوخ العصبة على خلفية الضغوط البريطانية وتأزم الوضع الدولى.[٦٤]

ولاسترضاء تركيا، عيَّنت الحكومة الفرنسية المايور كولييه – قائد قوات فرنسا باللواء– مفوَّضاً سامياً لها فى لواء الإسكندرونة. وبدوره، انتزع المهام الإدارية من أياد العرب وسلمها للأتراك. وبذا، صارت أمور الشرطة والإدارة منوطاً بها للأتراك. وقد حوصرت الأحزاب السياسية العربية والأرمنية لعدم مزاولة أنشطتها. وتعرَّض المثقفون والسياسيون العرب وإما للاعتقال أما للموت بعد تعرضُّهم لممارسات عنف دامية على أياد الأتراك القوميين المتطرفين.[٦٥]

سلخ لواء الإسكندرونة

خلال عمليات تسجيل أسماء مواطنى لواء الإسكندرونة التى باءت بالفشل، ثمة "مفاوضات سرية" تمت بين فرنسا وتركيا، تمخض عنها إبرام اتفاقية عسكرية فى ٣ يوليو ١٩٣٨م واتفاقية صداقة بين الدولتين فى ٤ يوليو ١٩٣٨ م. وفى ٥ يوليو، دخلت قوات مشتركة فرنسية تركية إلى اللواء قوامها "٢٥٠٠" لكل منهما بدعوى العمل المشترك لإحلال الأمن والنظام. وهنا، احتلت قوات تركيا الإسكندرونة وبيلان وقرق خان، واحتلت قوات فرنسا أنطاكية. وظلت مناطق أرسوز والريحانية والسويدية وكسب

غير محتلة.[٦٦] وبذا، تُعد هذه الخطوة بمثابة المرحلة الأولى لاحتلال اللواء، ومن ثم، قررت نتيجة الانتخابات المنشودة سلفاً.

وبموجب هذه الاتفاقيات الفرنسية التركية، تشكلت لجنة فرنسية تركية (٣ أتراك وواحد فرنسى) لإجراء ترتيبات "الانتخابات الجديدة". وقد بدأ التسجيل مجدَّداً فى ٢٢ يوليو ١٩٣٨م وظلت حتى نهاية الشهر. ولم تتخذ عصبة الأمم أية خطوات لإيقاف تردى أوضاع لواء الإسكندرونة، واكتفت بقبول "الأمر الواقع" سلبياً متغاضية عن "النظام الخاص والقانون الأساسى" الذى أقرته آنفاً. وبذا، أدارت تركيا وفرنسا تحديد مصير لواء الإسكندرونة كيفما تراءى لهما لاسيما بعد تخلصهما من وصاية اللجنة الانتخابية لعصبة الأمم.[٦٧]

وفى ظل هيمنة الأتراك على مفاصل الحياة فى لواء الإسكندرونة، أسفرت الانتخابات الجديدة عن تسجيل : ٣٥٨٤٧ تركى، ١١٣١٩ علوى (عرب)، ٥٥٠٤ أرمنى، ١٨٤٥ سنى (عرب)، ٢٠٩٨ روم أرثوذكس (عرب). وبذا، صار للأتراك "٢٢" مقعداً مقابل"١٨" مقعداً لغير الأتراك على النحو الآتى : ٩ مقاعد للعلويين، ٥ للأرمن، ومقعدان للسنة ومقعدان للروم الأرثوذكس. وبذا، شكل الأتراك – حسب إحصاء سلطات الانتداب – ٣٨,٩ % من إجمالى قاطنى لواء الإسكندرونة. [٦٨]

ورغم أن العرب والأرمن قد قاطعوا الانتخابات، فقد أعلنت اللجنة نتائجها فى ٣٠ أغسطس ١٩٣٨ باحتلال الأتراك أكثرية المقاعد فى برلمان اللواء (٢٢ مقعداً). واحتل بعض المتواطئين بقية المقاعد (١٨ مقعداً). وفى ٢ سبتمبر ١٩٣٨م، عقد برلمان اللواء أولى جلساته. وقد انتُخب عبد الغنى تركمان التركى رئيساً للبرلمان، وانتُخب طيفور سوكمان رئيساً للدولة الوليدة. وفى ذات الجلسة، اقترح الأتراك تغيير اسم "لواء الإسكندرونة" إلى "هاتاى".[٦٩]

وفى ٥ سبتمبر ١٩٣٨م، شكّل عبد الرحمن ملك – الوالى السابق على اللواء– أول حكومة لـ " جمهورية هاتاى المستقلة " من وزراء أتراك فقط، وصارت

أنطاكية عاصمتها. ورفع العلم التركى مع "تغيير ضئيل" بوضع حلقة حمراء داخل النجمة البيضاء على أنه العلم الرسمى للجمهورية. وقد اعتُبرت اللغة التركية بمثابة لغة رسمية ولغة الإدارة رغم الاتفاق سابقاً على استخدام اللغتين العربية والتركية على قدم المساواة. ولذا، بات الاتحاد مع تركيا "عملية شكلية" لأن إدارة اللواء وسلطته التشريعية أصبحتا بشكل مطلق تحت "الإشراف التركى" ناهيك عن وقوع المنطقة ذاتها تحت احتلال قوات تركيا.(٧٠)

وفى خط متواز مع هذه الخطوات، ثمة إجراءات اتخذتها تركيا وفرنسا لـ"تتريك" لواء الإسكندرونة منذ سبتمبر ١٩٣٨م وحتى منتصف ١٩٣٩م. ومن هذا القبيل، إلغاء اللغة العربية فى المدارس وإحلال التركية محلها. وإلغاء القوانين السورية واستبدالها بأخرى تركية. وإحلال التعريفة الجمركية التركية محل السورية. وإدخال طوابع تركية بدلاً من السورية. واستصدار جوازات السفر باسم الحكومة التركية. وكذا، تبنت حكومة هاتاى إستراتيچية عنصرية ضد العرب والأرمن. (٧١)

ورغم تصاعد احتجاجات السلطات السورية الرسمية لفرنسا، فقد صمَّت الأخيرة آذانها. وبدلاً من تهدئة سوريا، دخلت فرنسا فى مفاوضات مع الحكومة التركية بغية كسب تركيا بجانب فرنسا وبريطانيا فى حال اندلاع حرب عالمية ثانية، أو على الأقل ضمان حيادها. وفى ٢٣ يونيو ١٩٣٩ م، أسفرت المفاوضات عن إعلان فرنسى تركى ينص على تقديم الدعم المشترك. كما أسفرت عن إبرام اتفاقية فرنسية تركية بشأن تنظيم "المطالب الإقليمية بين سوريا وتركيا". وبموجب هذه الاتفاقية، وافق الطرفان الفرنسى والتركى على "ضم لواء الإسكندرونة إلى تركيا". وقد نظمت المادتان الأولى والسابعة " خط الحدود بين سوريا وتركيا ". وحسب نص المادة الثانية، يحمل مواطنو اللواء الجنسية التركية. وفى ١٣ يوليو ١٩٣٩م، تبودلت الوثائق المصدَّقة بين فرنسا وتركيا فى باريس.(٧٢)

وعند هذا الحد، انتهى الصراع حول لواء الإسكندرونة لصالح السلطات التركية. ومنذ هذا التاريخ، صار اللواء يُمثل الولاية رقم ٦٣ من جمهورية تركيا، وتُسمى "هاتاى".

خاتمة

أثبتت الدراسة أن لواء الإسكندرونة كان جزاءاً لا يتجزأ من الأراضى السورية طوال الحكم العثمانى. بيد أن تضارب مصالح القوى الكبرى فى شرقىّ البحر المتوسط قد أدخل اللواء فى حساب التوازنات الإستراتيچة بغض النظر عن حق قاطنيه فى تقرير مصيرهم .

ورغم أن فرنسا – دولة الانتداب – قد رفضت مطالبة تركيا باستقلال لواء الإسكندرونة فى عام ١٩٣٦م، فقد وافقت على طرح مشكلة اللواء أمام عصبة الأمم لإيجاد "حل وسط" لها. وكذا، وافقت على الوضع الخاص والقانون الأساسى الذى صاغته العصبة فى مايو ١٩٣٧ م. وقد نفذت باريس "الترتيبات الإقليمية" بموجب معاهدة ٢٣ يونيو ١٩٣٩م بُغية استغلالها فى إقامة "تحالف" مع أنقرة. وبذا، لم تتجاوز فرنسا حدود صلاحيتها كسلطة انتداب فقط، ولكنها قد تجاوزت احترام سلامة أراضى سوريا.

وأثبت البحث أن تركيا قد خرجت من توازنات القوى الكبرى فى شرقىّ البحر المتوسط منتصرة دبلوماسياً وسياسياً بسلخ لواء الإسكندرونة السورى العربى وضمه إلى أراضيها، واتخاذه درعاً لصد العروبة ومقاومتها. وفى المقابل، لم تعترف سوريا منذ عام ١٩٣٩م بانتزاع اللواء منها وإلحاقه بتركيا. وفى الختام، تُجسد نهاية مشكلة لواء الإسكندرونة آنفة التشريح ذروة فشل عصبة الأمم وانهيارها باندلاع حرب عالمية ثانية وفشلها الذريع فى عدم حفظ وصون الأمن والسلم الدوليين.

الملاحق

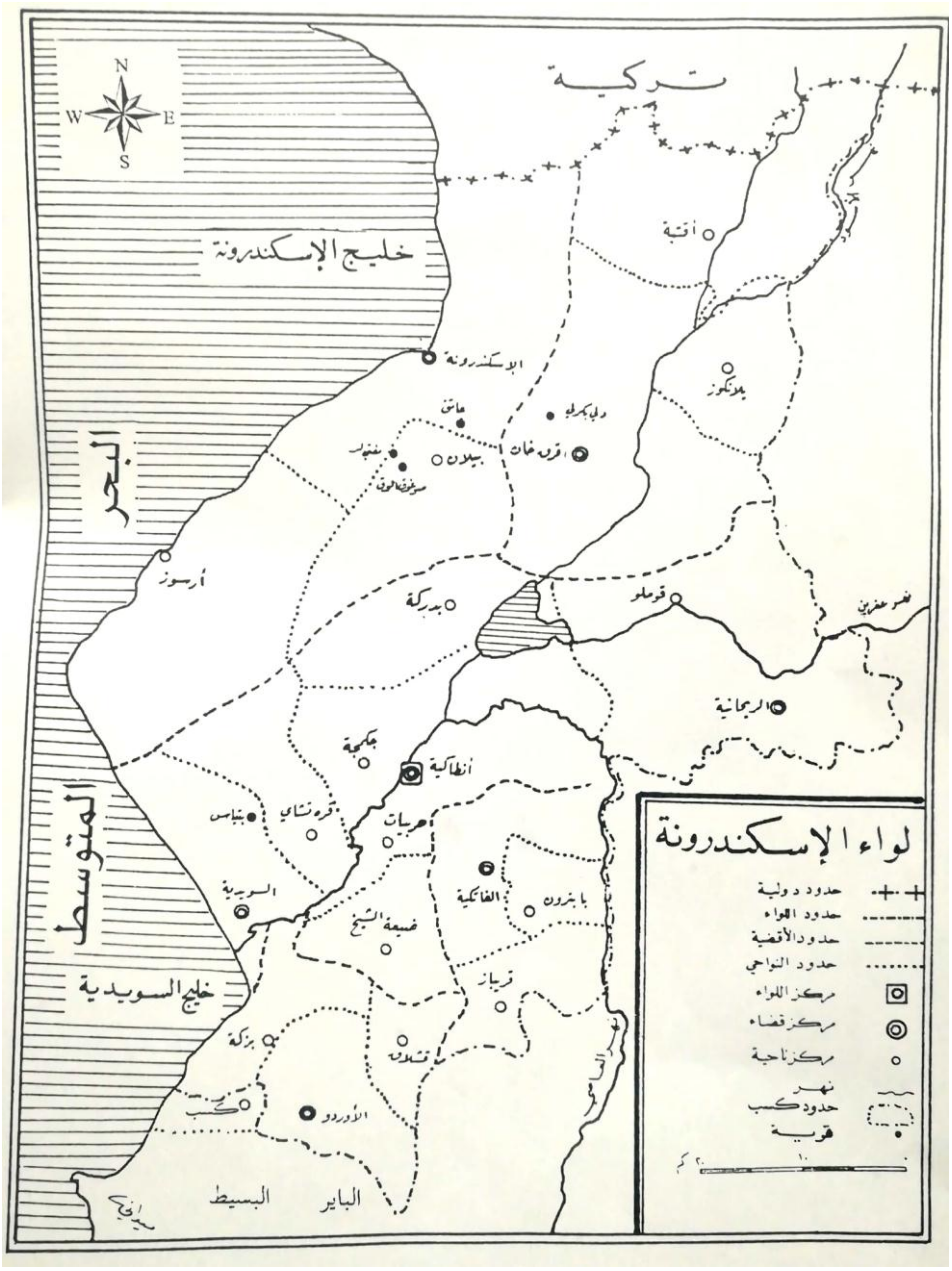

خريطه رقم(١) محمد علي زرقه: قضية لواء الإسكندرونه، وثائق وشروح، دمشق، ١٩٥٠م، ص١٤

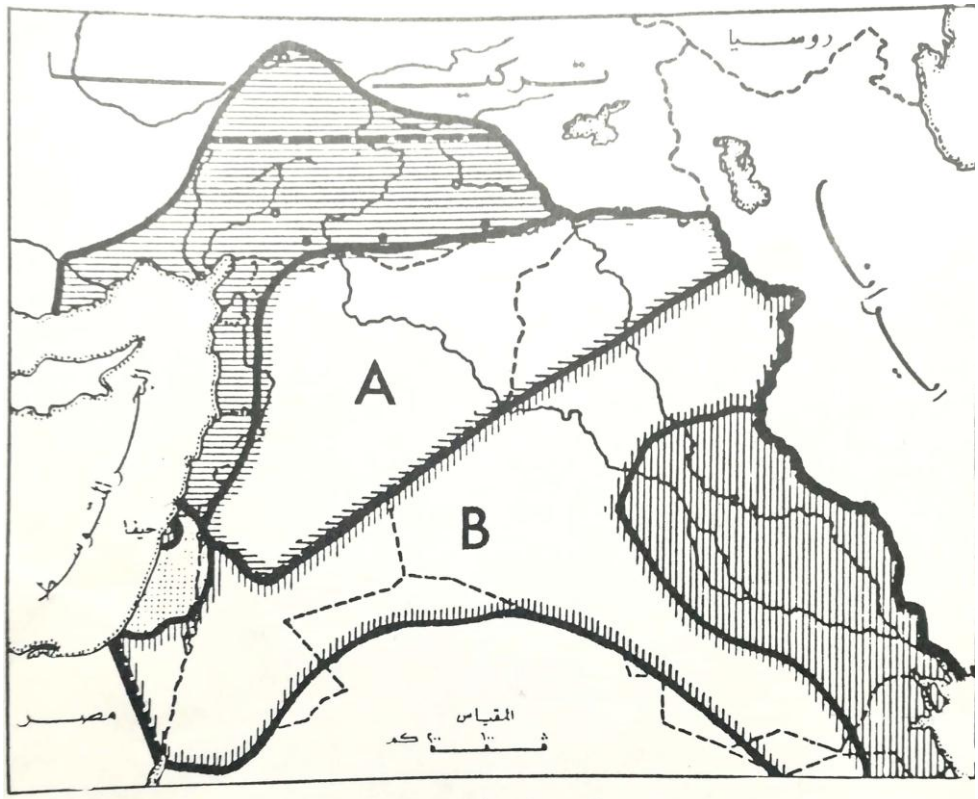

تقسيمات اتفاقية سايكس – بيكو

خريطه رقم(٢) محمد علي زرقه ، المرجع السابق ، ص٢٩

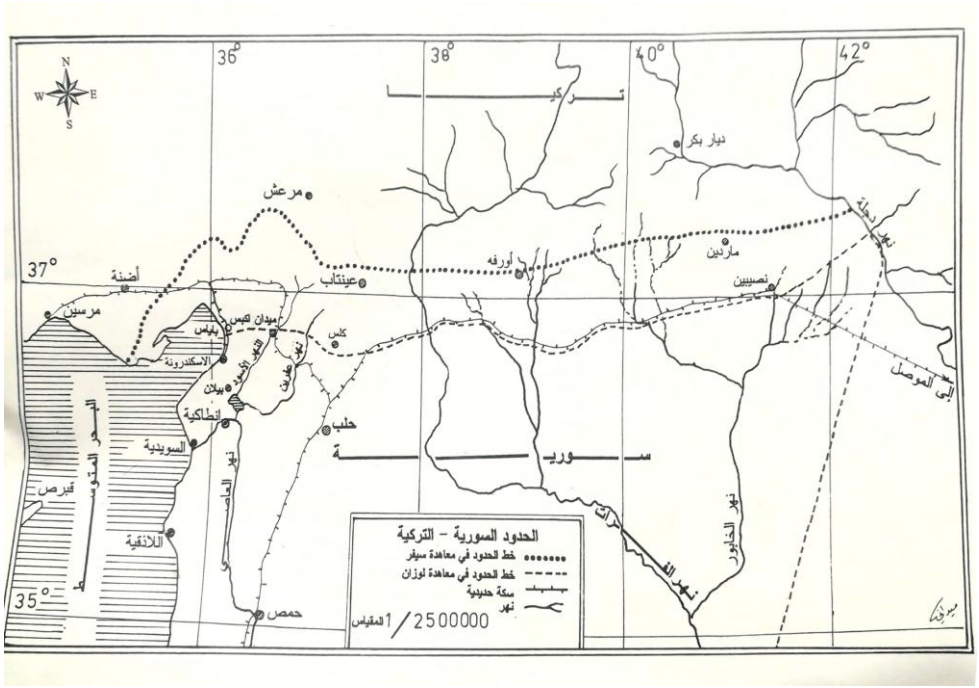

خريطة رقم (٣) الحدود السورية التركية

محمد علي زرقه ، المرجع السابق ص٣٣

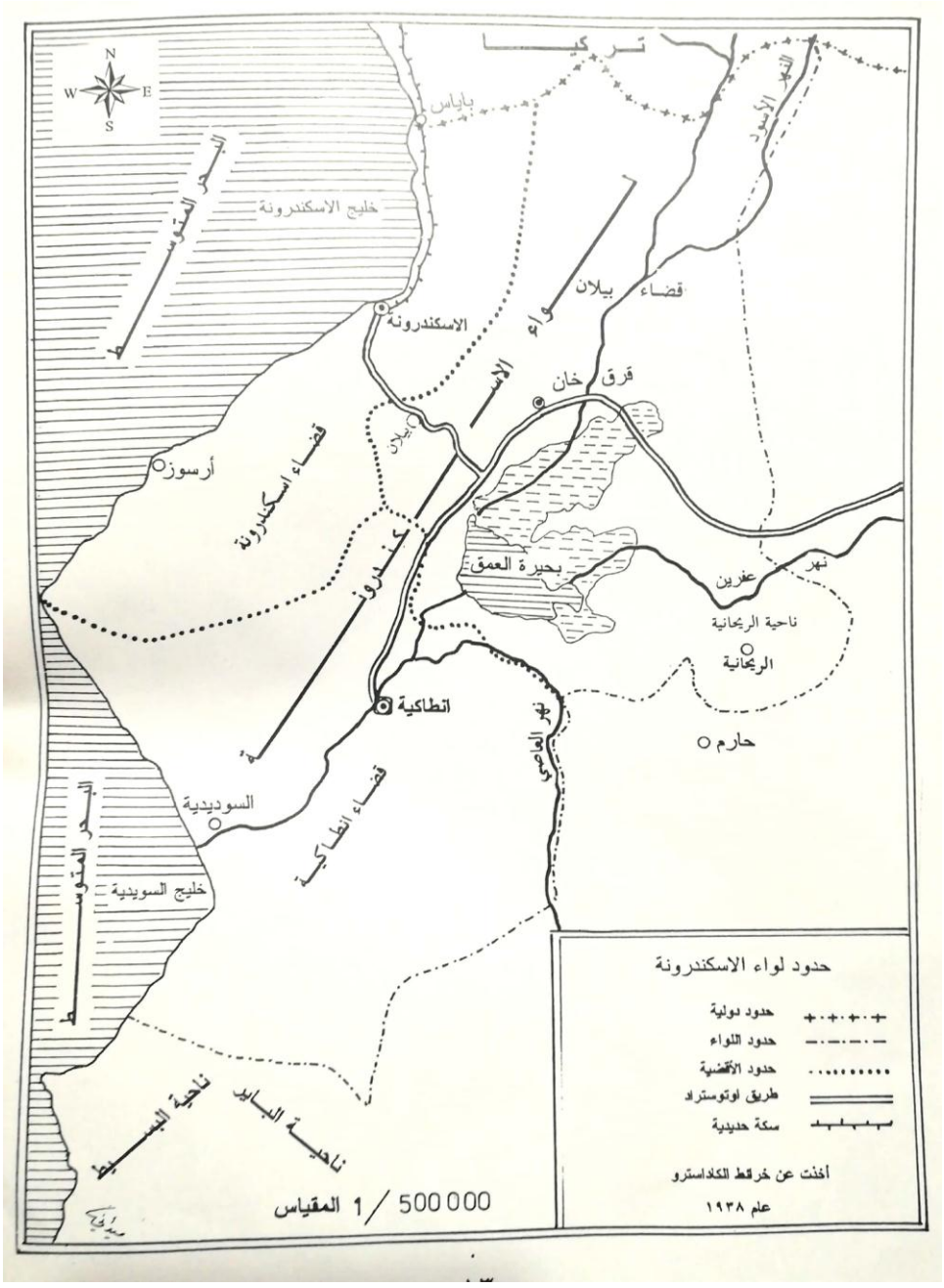

خريطة رقم (٤) محمد علي زرقه ، المرجع السابق، ص١٣

الهوامش

[١] - لمزيد من التفاصيل عن الأنشطة الاقتصادية فى لواء الإسكندرونة :
محمد على زرقة : المرجع السابق ، ص ص ٢٤٦ – ٢٥٣ .

[2] - Hitti, Philip Khuri: History of Syria , London, 1951, pp. 502 – 505.

[٣] - لمزيد من التفاصيل عن أوضاع لواء الإسكندرونة زمن الوجود العثمانى فى سوريا وبلاد الشام :
Ibid: P. 274, 592, 663, 664.

[4] - Dictionnaire Diplomatique , Academei Internationale , Paris, 1933, pp. 578 – 582.

[٥] - لمزيد من التفاصيل :
" Treaty of Peace With Turkey " , Signed at Sévres , August 10 , 1920 , London , 1920 , pp . 16 -76.

[6]- Recueil des Acts Diplomatiques En Vigueur Dans Les Etats Du Levant sous Mandat Francais , Beyrouth , 1935 , p. 195.

[7]- Basdevant, p.: " La Question de Sandjak d'Alexandrette et d'Antioche", Revue de Droit International et de LégisLation Comparée, No. 19, Paris, 1938 , pp. 33 - 38.

[8]- Morgan, Jones.J : La Fin du Mandat Francais en Syrie et au Liban , Paris, 1938 , p.120.

[9]- VolkERBUND: " Procés Verbeaux de La Commission Permanente des Mandats " , Paris, 1937 , pp.81 -82.

[10]- Aita , Adnan: Le Conflit d'Alexandrette et La Societe des Nations, Damas, 1945, p.5.

[11]- Morgan: Op. Cit., p.112.

[12]- Aita : Op. Cit., pp.5-6.

[13]- Véou, Paul : La Désastre d'Alexandrette, Paris, 1838 p. 42, 48, 67, 74.

[١٤]- مثلاً استأثر الأتراك بنصف عدد مدارس اللواء البالغة (٧٠) مدرسة ، مقابل (٢٨) مدرسة للعرب و (٧) للأرمن وغيرهم من المسيحيين . ولمزيد من التفاصيل:
Republique Francaise : Rapport A La S. D. N. Sur La Situation En Syrie Et Au Liban Anne – 1937 , Ministére des Affairs Etrangérs, Paris , 1938, p. 103, 105, 111.

[١٥]- أسست " عصبة العمل القومى " جريدة العروبة لتكون لسان حالها خلال عامىّ ١٩٣٦ – ١٩٣٨ م. هذا ، وقد ضمت تحت لوائها العرب العلويين والسنة المعتدلين والمسيحيين . وانتشرت العصبة فى المنطقة الآهلة بالعرب فى مدن أنطاكية والإسكندرونة وسويدية . ولمزيد من التفاصيل:
نخلة ورد: أنطاكية ، سان باولو ، البرازيل ، ١٩٥٦ م، ص ٣١٦؛ العروبة : عدد ٢٥ ، ٢٩ نوفمبر ١٩٣٧م ، ص ١.

[16] - Aita: Op. Cit., p. 53.

[١٧] - عبد الرحمن الشهبندر : " مواقف الأرمن الوطنية " ، جريدة ألف – باء ، ١١ مايو ١٩٣٧ م، دمشق ، ص ٢.

[18]- Véou: Op. Cit., p. 48, 55,59, 67, 101; Barbara, Jean: La Question du Sanjak D'Alexandrette, Alep , 1941 , p. 26.

20-Aita:op.cit.,pp,7-8

21-Morgan:op.cit.,pp.122_123.

[21] - Journal Officiel de La société des Nations Genev , January, 1937, pp.38-39.

[٢٢] - مجيد خدورى: قضية لواء الإسكندرونة ، دمشق ، ١٩٥٤ م، ص ٢٢.

[23] - Veno: Op. Cit., pp. 60- 62.

[24] -Journal Officiel de La Société des Nations, Janvier , 1937, p.42.

[25] - Ibid.

[26] - Ibid: p.82.

[٢٧]- أرسلت تركيا مذكرات مدعومة بالوثائق إلى الجمعية العامة لعصبة الأمم فى ١٠ نوفمبر ١٩٣٦ ، ١٧ نوفمبر ١٩٣٦ ، ٤ ديسمبر ١٩٣٦ م، ٩ ديسمبر ١٩٣٦م ، ١٤ ديسمبر ١٩٣٦ م. ولمزيد من التفاصيل :

Ibid: pp. 22 – 23, 40 - 41.

[28] - Ibid: pp. 50 -55.

[29]- Kassab, Yahia: La Question D'Alexandrette et La Syrie Indépenddante, Paris, 1951, pp. 149 - 150.

[٣٠] - خطاب ڤينو أمام مجلس الجمعية العامة لعصبة الأمم فى ١٥ ديسمبر ١٩٣٦ م.
Journal Officiel , 1937 , p. 26.

[٣١] - فى 26 ديسمبر ١٩٣٦م ، نُوقشت الحجج الفرنسية أثناء الدورة رقم (٩٣) لمجلس عصبة الأمم .
Journal Officiel de la Société des Nations,Op. Cit., Novambre, 1936 , pp. 1181 - 1182.

[٣٢] - خطاب المبعوث الفرنسى ڤينو أمام مجلس عصبة الأمم أثناء الدورة رقم (٩٥) فى ١٥ ديسمبر ١٩٣٦م .

Ibid: pp. 24 -29, 32 – 33.

[33]- Ibid: pp. 53 – 54.

[34] - Arrétés du Haut - Commissariat de la République Francaise en Syrie et au Liban: Recueil des Acts Administratifs du Haut - Commissariat de la République Francaise, Paris, 1930, No . 3111, No . 3112.

[35]- Journal Officiel de la Société des Nations, 1936 , pp. 43 - 44.

[36]- Ibid: p. 52.

[37]- Journal Officiel de la Société December , 1936 , pp. 52 - 55.

[38]- Journal Officiel de la Société janvier, 1937 , pp. 23 – 24, 37- 46.

[39]- Ibid: January 1937 , p. 31.

[40]- Ibid: p. 55.

[٤١] - لمزيد من التفاصيل حول أطروحة تركيا لحل مسألة لواء الإسكندرونة فى سياق اتحادى مع سوريا ولبنان :

Ibid: Février 1937, pp. 11 – 13.

[42]- Aita: Op. Cit., p. 23 ; Veou: Op. Cit., pp. 171- 175 ; Khadouri, N: " The Alexandretta Dispute" , American Journal Of International Law, No. 39, July 1945 , pp. 415 -416.

[43] - Basdevant, p: " La Question du Sandjak d'Alexandrette et d'Antioche" , Revue de Droit International et de Législation Comparée, No . 19 , 1938, pp. 675-676.

[44]- Ibid: pp. 676 - 678.

[45]- Journal Officiel ----, Fèvrier1937 , pp. 118 – 120.

[46]- Ibid: pp. 120 - 121.

[47]- Journal Officiel ----, Mai – June 1937 , pp. 278 – 289.

[48]- Ibid: p. 312.

[49]- Ibid: Novembre 1937, p. 837.

[50]- Ibid: pp. 838 - 843.

[51]- Ibid: Mai – June 1937, pp. 332- 333.

[52]- Khadduri, N: Op.Cit., pp. 70-71.

[53]- Toynbee, Arnold: Survey Of International Affairs, London, 1952, pp. 483 - 485 .

[٥٤] - محمد على زرقة : المصدر السابق ، ص ص ٣٩٢ - ٣٩٣.

[55]- Journal Offeicial de la Société, Mai – June 1937, pp. 573 -577.

[56]- Ibid: pp. 578- 579.

[57]- Ibid: pp. 580- 585.

[58]- Ibid: pp. 586- 587.

[59]- Khaddoury: Op. Cit., pp. 68- 69.

[60]- Journal Officiel de la Société, Fèvrier1938 , pp. 132 -133, 137 - 144.

[61]- Ibid: July 1938, pp. 622- 636 ; Aita: Op. Cit., pp. 47- 52.

[62]- Aita: Op. Cit., pp. 52- 59.

[63]- Sanjian, Avedis: The Sandjak of Alxandrette, Chicago, 1956, pp. 160 -161.

[64]- Veou: Op. Cit., pp. 86- 88.

[65]- Toynbee: Op. Cit., pp. 484- 486.

[66]- Massigli, René : Turquie devant La Güerre1939 – 1940, Paris, 1964, pp. 48- 49.

[67]- Aita: Op. Cit., p. 58.

[68]- Ibid.

[٦٩] - اشتق الأتراك اسم " هاتاى " من Hittites (الحيثيين) ؛ إذ إنهم يعتقدون بأنهم ينحدرون من أصول حيثية . محمد على زرقة : المصدر السابق ، ص ص ٣٩١ – ٣٩٢.

[70]- Toynbee: Op. Cit., pp. 489- 490.

[71]- Sanjian: Op. Cit., pp. 185- 186.

[72]- Ibid : pp. 187- 189.